من أصول التّقعيد في النّظرية النّحوية العربيّة

قراءة في: الكلام وأقسامه، والعامل، والأصل والفرع

د.الزايدي بودرامة

جامعة محمد لمين دباغين– سطيف

ملخّص:

يسعى هذا المقال إلى تقديم قراءة تتبّع مختلفَ جوانب النظر التي أسهمت في بناء هيكل واضح للتقعيد في النظرية النحوية العربية. وقد رُكّز – أوّلا – على الكلام وأقسامه؛ لأنّه أساس العملية التقعيدية ومنطلقها، ثم عرض مختلف الأصول التي كان لها دور في بناء القاعدة وصياغتها وهيكلتها. وأهم هذه الأصول؛ نظرية العامل ونظريّة الأصل والفرع، لما لكلّ نظريّة من هذه النّظريّات من قيمة ودور في تنظيم العمليّة التقعيدية؛ فنظرية العامل تقدم تفسيرا وضبطا لتوزيع مختلف الحركات الإعرابية، ونظرية الأصل والفرع تعمل على تنظيم القواعد وتسهيل تسلسلها وحمل بعضها على بعض.

Abstract:

This article aims to give a reading of the different theoretical dimensions that have helped to construct the structure for the regulation of grammatical Arabic theory. It has been focused on speech and its parts because it is the basis of the regulatory operation and then the exposure of the different fundamental principles that have a role in the construction verbalisation and structuring of the rule. The most important of these fundamental principles is the theory of the operator، the theory of the root and the branch. And each theory has its value and role in the organization of the regulatory operation; The operator's theory gives an explanation and an organization for the different grammatical actions, while the root theory and the branch organize the rules، facilitate their linking and their coherence.

1- مقدمة:

إنّ فهم أصول علم ما هو فهم للرّوافد التي أنتجته، وفهمٌ للوحدات التي ارْتَكز عليها ليبني لنفسه كيان العلميّة ، وهو الطريق النَّهْجة لمن أراد إكمالَ مسيرة التراكميّة العلميّة زيادة وإبداعا، ومن دون فهم هذه الأصول ستجمد العقول لأنها لم تتعقّل جذور الشيء ولا البنيات المؤسسة له. ولهذا الجمود مظهران استخلصا من الواقع اللساني العربي مع النظرية النحوية، فإما أن يُتّهَم أئمةُ هذه الصّناعات بالقصور ومجانفة العلميّة، وفي هذا دعوة إلى النشوز عنها والهروب منها إلى غيرها، ومن ثمة إلغاء دورها الحضاري، وإما الركون إلى المعطيات الثانوية والنظر في النتائج التي انتهى إليها أصحاب هذه الصّناعات دون إحاطة بالحركة الفكريّة التي أوصلتهم إليها، وهذا الأمر يقود إلى تضييع الإبداع وروح تمثله وفهمه وصناعته، وما أحوجنا إلى فهم صناعة المعرفة إلى جانب معرفة روافد هذه الصناعة (العلم) حتى نكوّن لأنفسنا وعياً يسعفنا على تمثّل أفضل للقضايا والأفكار التي يطرحها عن وعي. وإنّ من مؤسسات هذا الوعي محاولة إثبات أنّ هذه النظرية نظريّة علميّة لها أصولها التي ترتكز عليها في تنظيم وحداتها، ولها ما يبرّر اعتمادها، هي دون غيرها، وأنّ هذه الأصول تحتاج إلى توضيح وبيان وتقريب.

وقد جاء هذا البحث ليرسم بعض المعالم الرئيسة في النظريّة النحويّة العربيّة، التي قد يكون فيها بعض العون لكلّ من أراد أن يعقّب أو يطوّر، كما يرجى أن يكون لها دورُ تقريب الأذهان من صورة النظر إلى بنية اللغة عند علماء العربيّة، وقد تقود إلى تبيان أن مرجعيّتهم البنائيّة كانت علميّة إلى حدّ كبير؛ إذ صدرت من إدمان النظر في اللغة مع الاعتقاد أنّ الحكمة متأصّلة في هذا النّظام الذي استطاع أن يكون الوعاء الحامل لأعظم كلام؛ كلام رب العالمين، وبناء عليه فما هي منطلقات دراستهم؟ وما

هي الفلسفة التي كانت تحكم رؤيتهم؟ وما هي الأصول التي كانت تتساير جنبا إلى جنب مع وضع القواعد، وما مدى علميتها؟

أدرك علماء العربية أن فهم ظاهرة ما والإحاطة بقوانينها لابدّ أن يسبقه استقراء لها وتتبع لوحداتها ومكوّناتها. ومعلوم في الدّراسات المنهجيّة الحديثة أنّ "الاستقراء هو المرحلة الأولى من مراحل القاعدة والأساس العلمي الذي تنبني عليه"[1]، فبفضله يمكن معرفة عناصر الشّيء معرفة دقيقة، ولذا فقد كان أوّلُ رافد معتمد عندهم هو النصوصَ التداوليةَ التي اجتهدوا في جمعها واستقراء وحداتها وتتبّعها بعد أن حدّدوا لأنفسهم مرجعيّةَ الأخذ (الإطار الزماني والمكاني)، والناظر فيها يجد "مادّة لغويّة وفيرة متنوّعة تتمثّل في القرآن الكريم، والحديث النّبويّ الشّريف، والشّعر والنّثر؛ أمّا فيما يتعلق بالقرآن الكريم فلم يكن عليهم عبء جمعه وتحصيله فقد كان محفوظا في صدور الرجال... وأمّا الحديث النّبوي فقد كان لهم منه موقف... وأمّا الشّعر والنّثر فقد كان مناطَ البحث والتحصيل، وهذه جميعا تمثل المادّة اللغويّة التي كانت تمدّ الاستشهاد اللّغوي بحاجته"[2]. والمدقّق في المنهجيّة التي اتّبعوها يدرك جيّدا فهمهم لموضوع دراستهم؛ إنّه الكلام العربي الفصيح في مختلف مستوياته الإنجازيّة، هذا الأمر جعلهم يُقدِمون على التّحليل وفي أذهانهم صورة واضحة عن مادّة الدّراسة وموضوعها، وممّا يؤكّد هذا التخمين ويقويه أنّ جلّ كتب النّحاة تبتدئ عرضَ المادّة النحوية بمقدّمة فيها تعريفٌ للكلام وبيانٌ لأقسامه.

---

[1]- حماسة محمد عبد اللطيف، لغة الشعر، دراسة في الضرورة الشعرية، ط1، 1996، دار الشروق، لبنان، ص53.

[2] - المرجع نفسه، ص13.

2- الكلام النّحوي (شروط النّظر والبناء):

يعرف النحاة الكلام بأنّه: "اللفظ المركب المفيد بالموضع"[1]، ثم يقرّرون مباشرة أقسامه التي يتألّف منها، وهي - عندهم - لا تعدو ثلاثة أقسام: (اسم وفعل وحرف)، ولتوضيح هذا التعريف يحاور البحث مناقشة لابن جني وأخرى لابن هشام تقود إلى فهم هذا التعريف الجامع وفكٍّ لأهمّ مصطلحاته.

قال ابن جني - رحمه الله تعالى- : "أمّا الكلام فكلّ لفظ مستقلٍ بنفسه مفيدٍ لمعناه، وهو الذي يسمّيه النّحاة الجمل، نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، صه، مه، رويد، وحاء وعاء في الأصوات، وحسِّ، ولب، وأف، وأوه، فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام"[2]، وبعد أن بيّن أنّ من شرط الكلام أن يكون مستقلا مفيدا يردف موضحا أنه إذا ما اختل أحد هذين الشرطين فإن صفة الكلام تنتفي عنه، قال: "أمّا القول فأصله كلّ ما مَذَل به اللّسان تامّا كان أو ناقصا؛ فالتّام هو المفيد أعني الجملة وما كان في معناها من نحو: صه وإيه، والناقص ما كان بضدّ ذلك نحو: زيد، ومحمد، وإن، وكان أخوك؛ إذا كانت الزمنية لا الحدثيّة، فكل كلام قول وليس كلّ قول كلاما"[3]، ويقول في موضع آخر: " الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها، الغانية عن غيرها، وأنّ القول لا يستحق هذه الوصفة من حيث كانت الكلمة الواحدة قولا وإن لم تكن كلاما، فعلى هذا يكون قولنا: (قام زيد)

---

(1) - أبو عبد الله محمد بن محمد الصنهاجي، متن الأجرومية، ط1، 1998، دار الصيمعي، السعودية، ص5.

(2) - ابن جني عثمان أبو الفتح، الخصائص، تح: عبد الحكيم بن محمد، دط، دت، المكتبة التّوفيقية، القاهرة، ج1، ص31.

(3) - المرجع نفسه، ج1، ص31.

كلاما، فإن قلت شارطا: (إن قام زيد) فزدت عليه (إن) رجع بالزيادة إلى النّقصان فصار قولا لا كلاما، ألا تراه ناقصا ومنتظرا للتّمام بجواب الشرط..."[1]، فإذا اختل أحد الشرطين سمّي المنجز قولا لا كلاما. ويبرّر سبب اشتراطه استقلالية الكلام معتمدا تفسيرا تداوليا ذهب فيه إلى أنه: "إن قيل: ولِمَ وضع الكلام على ما كان مستقلا بنفسه البتة؟... قيل: إنّ الكلام إنّما هو من الكَلْم والكِلام والكُلوم، وهي الجراح لما يدعو إليه ويجنيه على المتكلمة، فلهذا أسموا ما كان من الألفاظ تاما مفيدا كلاما لأنّه في غالب الأمر وأكثر الحال مضرّ بصاحبه"[2]. وابن جني إذ يستحضر البعد التّداولي للكلام عادا إياه شرطا ضروريا لفهمه فإنّه يدفعنا إلى القول أن القواعد العربية ما هي إلا صورة عاكسة لما سماه في تعريفه للنحو: (سمت كلام العرب)، ومن ثمّة يمكن القول: إنّ قواعد النّحاة تركن إلى أساس متين متكامل، ومما يزيد هذا الأمر (أمر البعد التداولي) تأكيدا تنبيهه إلى أن الكلام التام وحده هو الذي يمكنه أن يحمل شحنة تأثيرية، قال: "ويزيدك في بيان ذلك قول كثيّر[3]:

لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا *** خَرُّوا لِعَزّةَ رُكَّعًا وَسُجُودَا.

ومعلوم أنّ الكلمة الواحدة لا تشجو، ولا تحزن، ولا تتملّك قلب السّامع، إنما ذلك فيما طال من الكلام وأمتع سامعيه بعذوبة مستمَعه و رقّة حواشيه...وقول ابن الرومي[4]:

---

[1] – المرجع نفسه، ج1، ص 33.

[2] – المرجع نفسه، ج1، ص 35.

[3] – كثيّر بن عبد الرحمن الخزاعي، ديوان كثير عزة، جمع وشرح: إحسان عباس، ط1، 1971، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ص442

[4] – أبو الحسن علي بن العباس، ديوان ابن الرومي، تحقيق: حسين نصار، ط3، 2003، دار الكتب

وحدِيثُها السِّحْرُ الحَلَالُ لَوْ أَنَّـهُ *** لم يَجْنِ قَتْلَ المُسْلِمِ المُتَحَرِّزِ
إنْ طَالَ لَمْ يُمْلَلْ وَإِنْ هِيَ أَوْجَزَتْ *** وَدَّ المُحَدَّثُ أَنهَا لَمْ تُوجِزِ
شَرَكُ القُلُوب وفِتْنَةٌ مَا مِثْلـهَا *** للمُطْمَئِنِّ وعُقْلَةُ المُسْتَوْفِـزِ[1]

فذكر أنها تطيل تارة، وتوجز أخرى، والإطالة والإيجاز جميعا إنما هما في كلّ كلام مستقل بنفسه"[2].

أمّا إذا فقدت الاستقلالية فإنّ الأمر يؤول إلى تسميته جملة (وهذا إنما يكون بشرط وجود النواة الإسنادية) لا كلاما، ويقرّر ابن جني أنّ الكلام جنس للجمل وهي أنواع تنضوي تحته، فكلّ كلام جملة وليس كلّ جملة كلامًا، أمّا إذا اختلت الفائدة فهذا يسمّى قولا لا كلاما.

أمّا ابن هشام فقد ذهب إلى أنّ الكلام: "هو القول المفيد بالقصد... والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السّكوت عليه، وبالجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ: قام زيد، والمبتدأ والخبر كـ: زيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو: ضرب اللص، وأقائم الزيدان، وكان زيد قائما، وظننته قائما"[3]، والملاحظ أنه إذا كان ابن جني قد اكتفى بالتمثيل للجملة فإنّ ابن هشام قد أعطاها بعدا تجريديا.

والوثائق القومية، القاهرة، مصر، ج3، ص1164.

[1] – شرك: مصيدة، عقلة: ما يعقل به، أي: يقيد كالقيد والعقال، المستوفز: المستعجل المتهيء للقيام.

[2] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص 39.

[3] – جمال الدين بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محي الدين عبد الحميد، دط، 1991، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ج2، ص 431.

ومعلوم أنّ التجريد مع التقسيم له دور في غاية الأهمية في سبيل الوصول إلى وضع القاعدة؛ "إذ يكون الباحث قد قسم المادة اللغوية بعد ملاحظة أوجه الاتفاق والاختلاف بين أفرادها إلى أقسام محددة، وأطلق على كل قسم مصطلحا محددا واضحا بحيث لا يلتبس مع غيره، ويظل الباحث الذي لا يعتمد على هذين الأساسين تائها في فوضى المفردات المبعثرة"[1].

كما يشترط ابن هشام القصدية في الكلام وهو بهذا يذهب إلى ما ذهب إليه ابن جني من تأكيد على استحضار السياق التواصلي للكلام.

ولعل هذين التعريفين قد أزالا بعض الغموض الذي قد يكتنف التعريف الجامع الذي قرره بعض النحاة المتأخّرين حين قالوا: "الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع"[2].

وفيما يلي إعادة صياغة لمفاتيح هذا التعريف التي تشكّل المعالم الكبرى للكلام النحوي عند علماء العربية:

2-1- **اللفظيّة**[3]: اللفظ هو: "ما يتلفظ به الإنسان، أو في حكمه، مهملا كان أو مستعملا"[1]، ويقرر النحاة أنه لا بد من معالجة الكلام وهو يتداول، لأن هذا الأمر

---

[1] - محمد حماسة عبد اللطيف، نفسه، ص 56.

[2] - ابن آجروم، متن الآجرومية، ص5.

[3] - نسبة إلى اللفظ، ومن اللفظية اشتقت الملفوظية التي أصبحت في الدرس اللساني الحديث علما له قوانينه وضوابطه في ما يعرف بالتداولية التي تعد من أحدث المناهج اللسانية الحديثة، عرفها (بينفينيست Benveniste) بقوله: "إن الملفوظية هي عملية تشغيل اللسان عن طريق فعل استخدام فردي"، أما ديكرو وأنسكومبر فيريان فيها ذلك النشاط اللغوي الذي يمارسه المتكلم في

يساعد كثيرا على ضبط دلالات الملفوظ وبيان بنيته التركيبية وتحديد وظيفة كلّ عنصر فيه، ولا يوسم الكلام بسمة اللفظية إلا بإصدار أصوات معينة مقصودة دالة في بيئة لغوية متجانسة، ولذا تجدهم يوردون أن ذكر قيد التلفظ مخرِج: للكتابة، والإشارة، والعقد، والنصبة مع متابعتهم الجاحظ في أن هذه المُخْرَجات يكون بها البيان كذلك كما يكون باللفظ، بل قد يكون في اقتران التلفظ بإحداها زيادة بيان وتوضيح له، وقد أيقنوا أن هذه المخْرَجات تكون بديلا عن التواصل بالكلام الملفوظ؛ قال ابن جني: "وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول: كان والله رجلا، فتزيد في قوة اللفظ بـ(الله) هذه الكلمة، وتتمكن في تمطيط الكلام وإطالة الصوت بها وعليها أي: رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما أو نحو ذلك ... وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنسانا ... وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك: إنسانا لئيما أو لحزا أو مبخلا أو نحو ذلك"[2]، فهذه الحركات والإشارات إنما ترد بديلاً في سياقات وظروف مخصوصة أو معينة وإلا فأصل التواصل هو الكلام الملفوظ.

2-2- **التركيب والإسناد**: إذا تجاورت الحروف و تُوُوضع على مدلولات ذلك التجاور في بيئة لغوية معينة أنتجت الكلمات التي تتسم بصفة الإفرادية، ولذلك قيل في تعريفها: "هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد"[3]، ثم تتجاور هذه الكلمات وتأتلف

لحظة كلامه، كما يمارسه المستمع في لحظة استماعه"؛ من كتاب: جان سيرفوني، الملفوظية، ترجمة: قاسم المقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دط، 1998، دمشق، ص07.

[1] - علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، تح: عبد الرحمن المرعشلي، دط، دت، دار النفائس، بيروت، لبنان، ص272.

[2] - ابن جني، الخصائص، ج2، ص252.

[3] - عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل، ومعه كتاب: منحة الجليل بشرح ابن عقيل، محي الدين عبد الحميد، ط20، 1980، دار التراث، القاهرة، مصر، ج1، 16.

مكونة مركبات، وأقله ما تركب من كلمتين، إلا أن هذا التركيب لا يعني وضع كلمة بجوار أخرىٰ كيفما جاء واتفق بل لابدّ من مؤالفة، وتتحقق هذه المؤالفة بعلاقات مخصوصة يوفرها نظام اللغة، ولعل أهم علاقة هي علاقة الإسناد التي أجمع نحاة العربية علىٰ أنه لا يخلو كلام منها، ولذلك أورد ابن حاجب – رحمه الله تعالىٰ – وهو بصدد تعليقه علىٰ تعريف الزمخشري للكلام أنه: "لو اقتصر علىٰ قوله (من كلمتين) لورد عليه: بعلبك، ومعدي يكرب، وقولهم : حصير ثوب زيد، وما أشبهه من الألفاظ المهملة فإن التركيب موجود صورة ومع ذلك ليس بكلام، فلا بد من زيادة (أسندت إحداهما إلىٰ الأخرىٰ)"[1]، وقد ذكر في مقدمته الكافية تعريفا للكلام ربطه بقيد الإسناد مبينا صوره التعليقية الأساس، فقال: "الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتّىٰ ذلك إلا في اسمين، أو في فعل واسم"[2].

وقد حاول النّحاة تفسير حقيقة الإسناد فرأوا أنّه يجري مجرىٰ الأخبار، "غير أنّ في الإسناد فائدة ليست في الأخبار، وهي أنّ من الأفعال ما لا يصحّ إطلاق الأخبار عليه كفعل الأمر نحو: ليضرب زيد، إذ الأمر لا يكون؛ من حيث إن الخبر ما دخله الصدق والكذب ويصح أن يطلق عليه الإسناد، لأن حقيقة الإسناد إضافة الشيء إلىٰ الشيء وإمالته إليه وجعله متصلا وملامسا"[3]، وقال الرضي: "والمراد بالإسناد أن يخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن الأخرىٰ، علىٰ أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر

---

[1] – عثمان بن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: فخر صالح قداره، دط، 1989، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، لبنان، ج1، ص337– 338 .

[2] – رضي الدين الأستراباذي (ت686هـ)، شرح كافية ابن حاجب، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه:د/ إميل بديع يعقوب، ط1، 1998، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، م1، ص30.

[3] – عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر مرجان، دط، 1982، دار الرشيد للنشر، العراق، م1، ص76–77.

عنه بذلك الخبر في الذكر أو أخص به"[1]، وقد صار استحضار هذه القرينة التعليقية (قرينة الإسناد) استحضارا للركنين الذين لا يمكن أن يخلوَ منهما كلام؛ قال سيبويه: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، مثل ذلك: يذهب عبد الله، فلابدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء"[2]، وقال الرضي موضحا صور الكلام: "فالاسمان يكوّنان كلاما، لكون أحدهما مسندا والآخر مسندا إليه، وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا إليه، والاسم مع الحرف لا يكوّن كلاما، إذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند إليه، ولو جعلته مسندا إليه فلا مسند، وأما نحو: يا زيد، فلسدّ (يا) مسد (دعوت) الإنشائي، والفعل مع الفعل أو الحرف لا يكون كلاما لعدم المسند إليه، وأما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه"[3]، والملاحظ أنه من خلال فهم هذه القرينة وفهم مستلزماتها تبدت الأبواب الثلاثة القارة الثابتة التي تؤلف السلسلة الكلامية والتي تجمعها عبارة (المسند، المسند إليه)، المسند منهما يمكن أن يكون اسما أو فعلا، أما المسند إليه فلا يكون اسما، وإذا ابتدأت السلسلة الكلامية باسم وبني عليه غيره (سواء كان اسما أم فعلا) سمّي مبتدأ لأجل أنّه ذكر بداءة ليبنى عليه غيره[4]، أو بعبارة أحمد المتوكل: " المبتدأ يحدد مجال الخطاب بالنّسبة لما يأتي

---

[1] – رضي الدين الأستراباذي، م1، ص30.

[2] – سيبويه أبو عثمان بن قنبر (ت180هـ)، الكتاب، ط1، 1991، دار الجيل، بيروت، لبنان، ج1، ص23.

[3] – رضي الدين الأستراباذي، شرح كافية ابن حاجب، م1، ص32.

[4] – قول سيبويه: (ليبنى عليه غيره) قيد ضروري، ذلك أنه إذا غاب هذا القيد فإنه لا يصح تسميته مبتدأ.

بعده"[1]، وسمي ما بني عليه خبرا لأجل أنه يخبر به عنه، أما إذا كان مبتدأ الكلام الفعلَ فلا بدّ من البحث عن فاعل يسند إليه. وعلى هذه الأبواب تقوم السلسلة الكلامية أو بالأحرى تتخلق، وإذا لم يُذكرا وكانت هناك فائدة فلابد من وجودهما مقدرين في ضوء مسوّغ أو قرينة تجوز تقديرهما أو عدم ذكرهما.

من المعلوم أنّ مصطلح (فعل/ فاعل، مبتدأ/ خبر) ليس مصطلحا يحيل إلى معطى تركيبي بحت معزول الإحالة عن دلالة وظيفية ما، فالمدقق في هذه المصطلحات يدرك جيدا أن للوظيفة دورا كبيرا في صياغتها، فالمبتدأ هو الاسم الذي ذكر بداءة وفي النية أن يبنى عليه غيره، فهو أوّل الدوالّ التي يرتكز عليها العقل وتتجه إلى فهمها الأذهان، والخبر هو الجزء الحامل للحكم المراد تبليغه وخُصّ بالاسم (صريحا كان أم غير صريح) لأن الفعل مدلول الإنجاز فيه واضحٌ بارزٌ فهو خبر فلا يحتاج إلى هذا المصطلح بخلاف الاسم، أمّا الفاعل فهو يحيل وظيفيا إلى من قام بالفعل وهذا هو مدلوله الحقيقي (اعتمادا على الكثير المطرد)، وهذه النظرة (أعني النظرة الوظيفية في وضع المصطلح النحوي) تنسحب على بقية الأبواب النحوية الأخرى (المفعول به، الصفة، الحال...)، وليست مبنية على رؤية تركيبية بحتة معزولة عن الدلالة[2].

2-3- **الفائدة**: هذا الشرط له تعلق كبير بالمتلقي من حيث إنّه الطرف الذي يُوَجَّهُ إليه الخطاب، ومن دونه تفرغ السلسلة الكلامية من أهم عنصر مسهم في بناء الخطاب وإنجازه وتوجيهه، وقد حدّد النحاة الفائدة في أن: لا يبقى المستمع منتظرا لشيء يتم به

[1] - أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ط1، 1985، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ص115.

[2] - خلافا لما ذهب إليه بعض الباحثين، ينظر: يحيى بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه دولة، 2005- 2006، مخطوط، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

المتكلم كلامه؛ أي أن يكون للكلام كفاية دلالية تداولية (تحقق له فائدة في خضم الظروف التي أنجز فيها الخطاب)، ولذلك أخرج من هذا القيد الكلمات المفردة المعزولة لأنّ دلالتها لا تعدو الوضع الأوّل، قال عبد القاهر الجرجاني: "نظم الحروف هو تواليها في النطق فقط، وليس نظمها بمقتضىٰ عن معنىٰ، ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسما من العقل اقتضىٰ أن يتحرىٰ في نظمه لها ما تحراه"[1]، كما أخرجت الملفوظات غير التامة من مثل: (إن جاء زيد)، قال ابن جني في مثل هذا : " ألا تراه ناقصا ومنتظرا للتمام بجواب الشرط، وكذلك لو قلت في حكاية القسم: حلفت بالله، أي كان قسمي هذا لكان كلاما، لكونه مستقلا، ولو أردت به صريح القسم لكان قولا من حيث كان ناقصا لاحتياجه إلىٰ جوابه"[2]، ويجد القارئ في كتاب سيبويه ضبطا وتدقيقا للإفادة مرهونا بالصحة التركيبية والدلالية، حيث قال في الباب الذي عقده للتّمييز بين الكلام المستقيم والقبيح والمحال: "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة؛ فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب؛ فأمّا المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسآتيك غدا، وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدا وسآتيك أمس، وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر ونحوه، أما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زيد يأتيك وأشباه ذلك، وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس"[3].

---

[1] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، شرحه وعلق عليه: محمد التنجي، ط3، 1993، دار الكتاب العربي، بيروت– لبنان، ص56.

[2] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص33.

[3] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص25–26.

يتبين من خلال هذا النّص أنّ منطلق النحاة في تناولهم للكلام العربي في مستوياته المتعددة وتشعباته المقاليّة والمقاميّة هو "بيان طريقة الكلام، وتزويد المتكلم بشروط الكفاية اللغوية، وإقداره على التكلم باللغة، وعلى الالتحاق بأهل السليقة اللغوية وانتحاء سمت كلامهم، ليلحق من ليس من أهل اللّغة بأهلها في الفصاحة"[1]، ولذلك يشترط متابعة العرب في كلامها تركيبا ودلالة، فالكلام المستقيم الحسن هو الكلام الذي تتحقّق فيه الصحّة التركيبيّة والدلاليّة، فإذا اختل شرط التركيب كان الكلام محالا، أمّا إذا اختل شرط الدلالة كان الكلام كذبا، وقد يجتمع الاختلالان فيكون الكلام محالا كذبا، وهو ما عبّر عنه بالمثال : (سوف أشرب ماء البحر أمس) فشرب ماء البحر كذب، واجتماع (سوف) مع (أمس) خلل تركيبي، فكل "جملة صحيحة نحويا تعد جملة مستقيمة، لكن الحكم على هذه الاستقامة بالحسن أو بالكذب يتعلق بالمعنى الذي تفيده عناصر الجملة عندما تترابط نحويا"[2]، ويرى حسن بحيري أن "مفهوم (مستقيم) يعود إلى تحقق أمور ثلاثة فيه، وهي: 1- اكتمال عناصر تركيب ما، 2- تحقق المعنى المعجمي لكل عنصر، 3- توافق العلاقة بين العناصر والمعاني... ويلاحظ أيضا أن مفهوم (محال) يعني تحقق الأمرين الأول والثاني، وعدم تحقق الثالث، يقول سيبويه (وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: (أتيتك غدا، وسآتيك أمس)، فقد حال دون صحة الجملتين نحويا التناقض الواقع بين زمن الفعل وزمن الظرف، فاستحال وجود علاقة بين العنصرين"[3]، وإلى جانب هذا يجب التنبيه إلى احتفاء النحاة بالسياق ودوره في توجيه بنية الملفوظ؛ قال

(1) – عبد الرحمن بودرع، الأساس المعرفي للغويات العربية، ص57.

(2) – حماسة محمد عبد اللطيف، النّحو والدّلالة، ط1، 2000، دار الشروق، مصر، ص66.

(3) – سعيد حسن بحيري، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، ط1، 1985، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ص156.

سيبويه: "وذلك أن رجلا من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر، فقال: أن عبد الله منطلقا، وهو زيد منطلقا، كان محالا لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية، لأن (هو) و(أنا) علامتان للمضمر، وإنما يضمر إذا علم أنك قد عرفت من يعني، إلا أن رجلا لو كان خلف الحائط، أو في مكان تجهله فيه، فقلت: من أنت؟، فقال: أنا عبد الله منطلقا في حاجتك، كان حسنا"[1].

من خلال هذه المناقشة يمكن أن نستَشف الأسس التي بنيت عليها النظرية النحوية العربية؛ فالنحو إنما هو قانون انتحاء سمت كلام العرب، وهذا يتطلب توفير كيان تركيبي يمثل البنية التجريدية التي تلتئم من خلالها وتتعالق مختلف الأبواب النحوية، كما يتطلب النظر إلى المدلول الناتج من تفعيل تلك البنية فلا يمكن القول بجواز أي تفعيل لها؛ لأنه قد يؤدي إلى إنتاج تراكيب لا تستقيم دلالة، ومما يضبط هذا الأمر ويحدّده مراعاة سياق تواصلي ينجز في خضمه الملفوظ بحيث يكون مبررا لكثير من المسوّغات والصّور التي لا يمكن أن تفهم إلا في بيئة تداولية معينة، كما يمكن القول إنّ النظرية النحوية العربية أقامت أسسها على معارف مبدؤها التجريب، وأخرى تركن إلى العقل والفكر متجليّة في الافتراضات والاستنباطات التي مارسوها على نظام اللغة.

وإذا كان للكلام هذه الأهميّة الكبيرة فلا شكّ أنّ للوحدات التي يتشكل منها قيمتها التي لا تنكر، فما هو التصور الذي قدمه نحاة العربية لها؟، وما هي المنطلقات التي كانت تحكم رؤيتهم وفلسفتهم؟

3- **الكلمة؛ (فلسفة النظر والمعالجة):**

[1] - سيبويه، الكتاب، ط3، عالم الكتب، لبنان، ج2، ص80-81.

ما إن ينهي النّحاة تعريف الكلام حتّى يوردوا أقسامه التي يتألف منها (ولعل هذا ما يفسر تقدم النّحو على الصرف)، لإدراكهم أنّ فهم الكل مرهون بفهم الأجزاء المكونة، ولعلّ المنطلق المنهجي يقتضي تقديم الجزء على الكل، وهذا ما ذهب إليه الكيشي[1] حيث قال: "لما كانت نسبة الكلمة إلى الكلام نسبة المفرد إلى المركب، وتعريف المفرد واجب التقديم على تعريف المركب؛ لاستحالة تصوّر الكل بدون الجزء"[2]، لكنهم كانوا يقدمون الكلام طلبا لضبط موضوع العلم أوّلا قبل الخوض في خصائصه ومعرفة وحداته، فإذا حدّدوه عرضوا أقسامه، وقد ذهب بعضهم إلى أنّ الكلمة لها علم مستقل غير العلم الذي يدرس الكلام (النحو/ الإعراب) ولكن لأهميتها في التوصل إلى الكلام اهتم بها وقدّمت على تعريف الكلام ذاته؛ قال الرضي: "إنما قدّم حدّ الكلمة على حدّ الكلام، مع أنّ المقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب؛ لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه"[3]، وهذا يعني أنّ بعض المؤلفات قدمت مفهوم الكلمة على مفهوم الكلام – مراعية النظر المنهجي – كما في كافية ابن الحاجب.

قال أبو علي الفارسي في كتابه الإيضاح: "الكلام يأتلف من ثلاثة أجزاء: اسم وفعل وحرف"[4]، والألف واللام من الكلام – كما يقول شارح الإيضاح–

---

[1]– محمد بن أحمد القرشي الكيشي (ت695هـ) أحد علماء القرن السابع، ولد بـ (كيش) إحدى مدن فارس، ودرس ببغداد بالمدرسة النظامية.

[2] – محمد بن أحمد الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، تح: يحي مراد، دط، 2004، دار الحديث، القاهرة، ص11.

[3] – رضي الدين الأستراباذي، شرح كافية ابن حاجب، ج1، ص144.

[4] – أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن الشاذلي فرهود، ط1، 1969، نشر كلية الآداب، جامعة الرياض، السعودية ج1، ص6.

"لاستغراق الجنس فلا يريد كلاما دون كلام... فليس من كلام إلا وقد اشتمل عليه قول الكلام"[1]، لأنّ الكلام العربي لا تخرج وحداته التي يأتلف منها عن هذه الأقسام الثلاثة، وقد وُضع لهذه الأخيرة مصطلحٌ يجمعها (جنس لها، وهي أنواع تندرج تحته)، قال سيبويه: "هذا باب علم ما الكلم من العربية: فالكلم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[2]، وواحد الكلم هو الكلمة قال ابن عقيل: "الكلم اسم جنس واحده كلمة وهي: اسم وإما فعل وإما حرف، والكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد؛ فقولنا: (الموضوع لمعنى) أخرج المهمل كـ(ديز)، وقولنا (مفرد) أخرج الكلام فإنه لمعنى غير مفرد"[3]، وإذا كان من شروط الكلام (التلفظ) فإن هذا الشرط ينسحب على الوحدات المشكلة بالضرورة، قال الرضي: "احترز (ابن الحاجب) بقوله: (لفظ) عن نحو: الخط، والعقد، والنصبة والإشارة، فإنها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات"[4]، و"بناء حد الكلمة عليه (اللفظ) يعني تنصيصا على أنّ الكلمة تعتمد على المنطوق المقطع، ومادتها الأساسيّة الأصوات اللغوية الملفوظ بها"[5]، إلا أنّ اللفظ ههنا لا يفهم منه مطلق اللفظ؛ ذلكم أن اللفظ يطلق على كل ما يخرج من الفم من القول، فيكون له وجهان: وجه مهمل ووجه مستعمل؛ المهمل ما ائتلف من حروف ائتلافا لا تواضع حوله، والمستعمل ما ائتلف منها وكان

---

(1) – عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج1، ص68.

(2) – عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.

(3) – عبد الله بن عقيل المصري (ت769هـ)، شرح ابن عقيل، تح: الدين عبد الحميد، دط، دت، دار إحياء التراث العربي، مصر، ص15.

(4) – رضي الدين الأستراباذي، شرح كافية ابن حاجب، ج1، ص23.

(5)– توفيق قريرة، المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، ط1، 2003، دار محمد علي للنشر، تونس، ص101.

من وضع واضع، واللفظ الذي هو جنس للكلمة يكون من هذا المستعمل[1]، وقد احتاجوا إلى الاحتراز عن المهمل بذكر الوضع.

ومعلوم أنّ الكلمة جنس تندرج تحته أنواع ثلاثة: اسم وفعل وحرف، وقد تبنى النحاة هذا التقسيم عن وعي، لكن ما هي المرتكزات التي أقام عليها نحاة العربية هذا التقسيم؟، وما هي نظرتهم وفلسفتهم تجاه كل قسم؟.

3- 1- أقسام الكلمة، المرتكزات وفلسفة النظر:

ذكر سيبويه أن الكلم: "اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[2]، لكنه لم يقدم مرجعية هذا التقسيم، وهو ما حاول إيضاحه كثير من النحويين بعده؛ فهذا ابن هشام يورد أن دليل هذا التقسيم هو التتبع والاستقراء، ولا يعني هذا أنّ كلام العرب توفر على هذه الأقسام تنصيصا، فإنه - من المعروف في منهجية العلوم- أنّ التتبع والاستقراء (الناقص) ما هي إلا مرحلة أولى من مراحل بناء العلم المضبوط، ثم تأتي مرحلة التصنيف، تليها مرحلة التجريد التي يتم فيها وضع مبنى كلي لكل صنف على حدة[3]. وبما أن وضع هذه المباني الكلية كان نتيجة التعامل مع الرصيد المستقرإ فإن هذه المباني ستكون عاكسة لموجود متحقق بالفعل لا لموجود مفترض بالقوة، وإن كان النحاة قد اختلفوا فيما بعد في تفسير هذا الحصر، لأنّ التفسير قد يبنى على الافتراض في كثير من أحواله. إلا أنّ الشيء الذي يجب التأكيد عليه هو أن الوظيفة التركيبية كان لها دور كبير في هذه العملية التقسيمية؛ يدلك على هذا ما أورده الوراق وهو يعلل لهذا التقسيم الثلاثي قائلا: " إن قال قائل: من أين علمتم أن الكلام

---

[1] - ينظر: توفيق قريرة، نفسه، ص101، وما بعدها.

[2] - عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.

[3] - لفهم خصائص العلم المضبوط وكيفية بنائه ينظر: تمام حسان، الأصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دط، 2000، عالم الكتب، القاهرة، ص54، وما بعدها.

ينقسم ثلاثة أقسام؟، قيل: لأن المعاني التي يحتاج إليها الكلام ثلاثة، وذلك أنّ من الكلام ما يكون خبرا ويخبر عنه، فسمّى النحويون هذا النوع اسما، ومن الكلام ما يكون خبرا ولا يخبر عنه فسمى النحويون هذا النوع فعلا، ومن الكلام ما لا يكون خبرا ولا يخبر عنه فسمّى النحويون هذا النوع حرفا، وليس ههنا معنى يتوهم سوى هذه الأقسام الثلاثة، فلهذا نشك فيما عدا هذه الأقسام؛ إذ لا معنى يتوهم سواها"[1]، أي أنّ تنوع الوظيفة داخل التركيب هو أساس التقسيم، ويقدم الزجاجي فلسفة للتقسيم مبدؤها وظيفة اللّغة العامة، جاعلا معتمده النظر العقلي المنطقي قائلا: " نحن نعلم أن الله – عز وجل – إنما جعل الكلام ليعبر به العباد عما هجس في نفوسهم، وخاطب به بعضهم بعضا بما في ضمائرهم مما لا يتوقف عليه بإشارة، ولا إيماء، ولا رمز بحاجب، ولا حيلة من الحيل، فإذا كان هذا معقولا ظاهرا غير مدفوع فيَبِينُ أن المخاطَب والمخاطِب، والمخبر عنه والمخبر به، أجسام وأعراض تنوب في العبارة عنها أسماؤها، أو ما يَعْتَوِرُه معنى يدخله تحت هذا القسم من أمر، أو نهي، أو نداء، أو نعت، أو ما أشبه ذلك مما تختص به الأسماء؛ لأنّ الأمر والنهي إنما يقعان على الاسم النائب عن المسمّى، فالخبر إذًا هو غير المخبَر والمخبَر عنه، وهما داخلان تحت قسم الاسم، والخبر هو الفعل وما اشتق منه، أو تضمن معناه، وهو الحديث الذي ذكرناه، ولابدّ من رباط بينهما وهو الحرف، ولن يوجد إلى المعنى رابع سبيل فيكون للكلام قسم رابع، وهذا معنى قول سيبويه: الكلم اسم وفعل وحرف"[2]، أمّا عن سبب اختيار هذه المصطلحات ذاتها لهذه الأقسام فيجيب قائلا: "لم سمّى سيبويه

[1] – محمد أبو الحسين بن عبد الله (المعروف بالوراق)، العلل في النحو، تح: مهما مازن المبارك، ط1، 2000، دار الفكر، دمشق، سورية، ص23.

[2] – أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، ط5، 1986، دار النفائس، عمان، الأردن، ص42.

وغيره هذه الأشياء أسماء وأفعالا وحروفا"[1]، ثم قال: " إنّ هذه الأشياء وإن كانت كما ذكرتم أفعالا للمتكلمين الناطقين بها، فهي مختلفة المعاني متباينة المجاري في طريق الإعراب، وكلّ واحد منها له نحو في كلامهم ليس للآخر، ووجه ينفرد به، فلمّا كان ذلك كذلك وجب الفرق بينهما، وأن يوسم كل جنس منها بأشكل الأشياء إليه، فجمع بذلك أشياء، منها الفرق بين بعضها وبعض أنها وإن كانت قد جمعها أنها أفعال فهي أنواع، كما أن أفعال العباد القيام والقعود، والحركة والسكون وما أشبه ذلك، ولكل نوع منها سمة ينفرد بها، وهي كلها أفعال، ومنها أن نعرف مجاريها في الإعراب، ومنها أن يُسهّل على متعلم العربية التوصل إليها إذا قسمت هذه الأشياء، وفصلت، وحصل لكل نوع منها ما ينفرد به، وما يشاركه به غيره، فلما لم يكن من ذلك بدّ كان أولى الأشياء باللّفظة الموضوعة على المسمى الدالة عليه أن يقال لها اسم، وإن كانت فعلا لغيره وهي الدالة على المسمى بها، وسمة له، فكان أولى الأشياء من هذه الأقسام الثلاثة المسمى فعلا ما كان عبارة عن فعل (زيد)، وهي فعل للمتكلم فاعتورتها الفعلية من جهتين فسميّت لذلك فعلا دون الاسم والحرف، وسمي القسم الثالث حرفا لأنه حدّ ما بين هذين القسمين، ورباط لهما، والحرف حدّ الشيء، فكأنه لوصله بين هذين كالحروف التي تلي ما هو متصل بها"[2].

من عرض هذين النصين للزّجاجي يمكن الوقوف على جملة من الملاحظات:

1- الكلام هو الصورة التّحقُقية الفعلية لما يوجد في النفس، ويعد وسيلةً لإيصال مكنوناتها وخلجاتها، والكلمات هي الوحدات الأساس التي ينبنى الكلام عليها من خلال التأليف بينها.

---

[1] - أبو القاسم الزجاجي، المرجع نفسه، ص43.

[2] - أبو القاسم الزجاجي، نفسه، ص ص43-44.

2- الكلام هو الوسيلة الأنجع لتحقيق الوظيفة التفاعلية والتواصلية بين أبناء البيئة اللغوية، ولا يمكن لأي بديل تواصلي أن ينوب عنه.

3- التفريق بين وحدات الكلام مرجعه إلى الاختلاف في الوظيفة التي يؤديها كل عنصر داخل التركيب.

4- المصطلح النحوي هو نتاج رؤية تضمنية (يعكس المضمون الذي يدل عليه)؛ فالاسم هو ما دلّ على مسمّى (هذا المسمى قد يكون أجساما أو أعراضا) وهو الذي يوجّه إليه الخطاب ويتضح بوجوده وذكره أو تحديده، أما الفعل فهو ما دل على حدث يحدثه الاسم ويكون حاملا للخبر الذي يسند إلى غيره أما الحرف فهو ما كان طرفا بين هذين وله دور الربط.

والقول بفكرة أن التمييز بين وحدات الكلام مرجعه إلى الاختلاف في الوظيفة توصلنا إلى فكرة مخالفة لما ذهب إليه تمام حسان حين أورد أن النحاة "قد قدموا لدراسة النحو بباب صرفي هو: الكلام وما يتألف منه"[1]، وهو يعني أن معطيات التقسيم كان معتمدها السّمات الذاتية لكل قسم، وليس الأمر كما يذهب إليه بل إن المعتمد فيها هو تحليل التركيب وفهمه، وهو ما قادهم إلى معالجة الوحدات التي هي أساس بناء التركيب والتي تكتسب أحقية التنوع اعتمادا على تنوع الوظيفة التركيبية التي تشغلها لا الدلالة الصرفية الذاتية، وبناء عليه أتى تقسيمهم الثلاثي للكلم. ومن ثمة فما اقترحه تمام حسان من تقسيم سباعي للكلم لا يتفق والرؤية التي نظر من خلالها نحاة العربية، ولا وجود لأي سند يعضد قوله: "من هنا يتضح أن الأقسام

[1] - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط3، 1998، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ص86.

السبعة التي ارتضيناها للكلم موضحين بها مواطن الضعف في التقسيم الذي ارتضاه النحاة من قبل"[1].

3-2- **تجريد الثوابت**[2]: وبعد تصنيف الكلمات وجد أن منها ما يتغير ويتبدل (بنية الكلمة في ذاتها) لأداء وظائف لا يمكن أداؤها لو لم تتغير بتلك الصورة، ومنها ما تثبت صورته (بناء وعددا)، وقد رأوا أن هذه الأخيرة (ما تثبت صورتها) لا يمكن تجريدها لمحدوديتها وإمكان حصرها وعدم إمكانية توليد مفردات منها[3]، أما الأخرى (المتغيرة) فيمكن -بعد الاستقراء- وضع قوالب تجريدية تحفظ بناءها وتسهل استحضارها وتوليد ما غاب منها سماعا -وقت الحاجة- لأن إثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال، وفي سبيل وضع تلك القوالب التجريدية انتبهوا إلى أنّ جل الكلمات ترجع إلى أصول ثلاثية إلا لعلة (حذف مثلا) وقد تزيد على هذا الأصل (الثلاثي)، لكنها لا تزيد على خمسة (أصالة)، فوضعوا ميزانا يسهل عليهم ضبط البنية التي تشترك فيها هذه الكلمات ليسهل عليهم معرفة الأصول من الزوائد وكذا التوليد وقت الحاجة، وقد اختاروا لهذا الميزان أن يكون على ثلاثة أحرف "لأن الكلمات الثلاثية الأصول أكثر استعمالا من غيرها في الكلام، ولأنهم لو جعلوه رباعيا أو خماسيا لاضطروا إلى حذف حرف أو اثنين عند وزن كلمة رباعية أو ثلاثية، ولذلك آثروا أن يجعلوا الميزان ثلاثة أحرف، وأن يزيدوا على ذلك إن وزنوا رباعيا أو

---

(1) - المرجع نفسه، ص90.

(2) - مصطلح (تجريد الثوابت)، مصطلح أخذناه من كتاب تمام حسان الأصول، ينظر: تمام حسان، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص16.

(3) - أي أنهم حددوا الكلمات التي يدخلها التصريف والكلمات التي لا يدخلها التصريف، في هذا الصدد ينظر: ابن عصفور الإشبيلي، الممتع الكبير في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، ط1، 1996، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ص35.

خماسيا، ورأوا أن ذلك خير من أن يجعلوه على خمسة أحرف ثم ينقصوا منه إذا وزنوا رباعيا أو ثلاثيا، والزيادة أسهل من الحذف"[1]، واختاروا لهذا الميزان أن يكون مكونا من الفاء والعين واللام معللين لهذا بتعليلات تطلب من كتب الصرف، وصار هذا الميزان يمثل المرجعية القياسية لمعرفة الأوزان والتغيرات التي تطرأ عليها، وقد قادتهم فلسفة النظر هذه إلى البنية التجريدية التي تسير عليها مختلف الكلمات العربية مما مكنهم من ضبط الأوزان العربية وحصرها في مجموعة أوزان لا يجوز مخالفتها أو الخروج عليها، وقد سهل عليهم هذا عملية القياس المبنية على المطرد المخرج لما شذ، وبهذا التصور"استخرج النحاة العرب الصيغ بطريقة الاستقراء وأقاموا لها وظائف نحوية، وحصرها سيبويه في ثمان وثلاثمائة صيغة... وهذه الصيغ هي قوالب لحفظ الجذور وتسهيل حركيتها في إنتاجها للدلالة"[2].

إذا توضّحت الرّؤية التي كانت تحكم توجّه النحاة وهم يعالجون موضوعهم (الكلام والكلمة)، فسنُعرج على بقية العناصر (العامل، والأصل والفرع) التي تتساير مع مختلف الأحكام النحوية وتسهم في بنائها ووضعها على الصورة الموجودة عليها عند النحاة، مع محاولة تقديم إجابة حول ما إذا كانت هذه الأخيرة قد اكتسبت هويتها من تتبع كلام العرب، أم أنها نتيجة لرؤية مستعلية – تعتمد الفرض أساسا لها – وضعت قسرا على نظام العربية؟.

---

[1] – خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه معجم ودراسته، ط1، 2003، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ص63.

[2] – إدريس السغروشني، مقال حول الاشتقاق، مجلة: تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، دار الغرب الأسلامي، ندوة 1987، ص93.

4- الإعراب ونظرية العامل:

للكلام صعيدان لا يمكن أن يتأسس أو يتشكل إلا بمراعاتهما واستحضارهما في أي إنجاز يقصد به تحقيق التواصل أو التفاعل...، هذان الصعيدان هما: صعيد المضمون وصعيد التعبير، يُعنى الأول باستحضار الكيان التجريدي وما يترتب عليه من وظائف واستحضار المعنى المراد تبليغه، أما الآخر فيتمثل في الصيغة اللفظية التي تتلبس به وتتوجه تبعا له، وإذا نظرنا إليهما من خلال كلام منجز وجدناه وحدة لا تقبل الانفصال أو التمييز.

وأقل ما يأتلف منه الكلام مسند ومسند إليه، وهو ما يعرف بنواة الجملة، هذه البنية التجريدية يتفرع عنها كيانان تجريديان آخران يرجعان إليها هما (الفعل والفاعل/ والمبتدأ والخبر) أو ما ناب منابهما، ويعدّان الأساس في بناء الأخبار[1]، فالفعل خبر له تعلق بمخبر عنه أو متحدث عنه، والمبتدأ حين يذكر بداءة إنما يذكر ليبنى عليه غيره (الخبر)، ثم تأتي بقية الوحدات المكمّلة للسلسلة الكلامية والمتموضعة بحسب الأغراض المراد توصيلها، هذه الوحدات تكون سابحة في دائرة هذا الكيان الإلزامي الورود (النواة الإسنادية)، ولهذا أطلقوا على هذا الواجب الذكر مصطلح العُمد لأنها كالعماد التي لا يقوم الشيء إلا عليها، أما بقية العناصر فأطلقوا عليها مصطلح الفضلة لأنه قد يستغنى عنها في بعض الكلام إذ ليس استحضارها بواجب الورود دائما[2].

ومن المعلوم أن كل هذه الوحدات (عمدا أو فضلات) تشكل ما يعرف بالأبواب

---

[1]- لأن الكلام التواصلي ينبني أساسا على الأخبار، ولذلك جعل علماء العربية الخبر هو الأساس، ثم تنبني عليه أو تتفرع عنه - انطلاقا من بنيته الخبرية - مختلف الأساليب الأخرى غير الخبرية.

[2] - انتقد كثير من المحدثين مصطلح الفضلة، حيث ذكروا أنه قد يكون بمثابة العمد في كثير من التراكيب، وانتقادهم هذا وجيه، ولكن لابد من فهم المصطلح في بيئته التي أنجزته لا من مدلوله اللفظي فقط، ولذلك قال العلماء قديما: لا مشاحّة في الاصطلاح.

النحوية التي لكل باب منها وظيفته التي لا يؤدّيها باب آخر، ولتمييز هذه الوظائف استعانت العربية بقرينة لفظية ظاهرة تنطق في آخر الكلمة هي العلامة الإعرابية، فلكل وظيفة نحوية علامتها الإعرابية التي تدلّ عليها، وقد كان للأسماء النصيب الأوفر من هذه العلامات لما اختصت به من كثرة دورانها في درج الكلام مما يؤدي إلى تحمّلها لوظائف متعددة؛ قال الزجاجي: "إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني؛ فقالوا: ضرب زيد عمروا، فدلوا برفع (زيد) على أنّ الفعل له، وبنصب (عمرو) على أنّ الفعل واقع به ... وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتوسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى ذلك"[1]، كما ألحقت بها بعض الأفعال (الفعل المضارع)، وقد اصطلحوا على الحركات الدالة على هذه الوظائف مصطلح حركات الإعراب، وسمّوا الكلمات التي تحمل هذه الحركات بالمعربات، والبحث الذي يعنى بها وضعوا له مصطلح الإعراب[2].

وفي هذا الصدد يفرّق الشّيخ عبد القاهر الجرجاني بين الإعراب وبين آلة الإعراب؛ فالإعراب "معنى لا لفظ؛ فإن اختلاف الحركة وكونها ضمة وأخرى فتحة وثالثة كسرة لِيدل هذا الاختلاف على معان مختلفة، إعراب، وليس نفس الحركة بإعراب؛ ألا ترى أنها إذا وجدت ولم يوجد الاختلاف لم تكن الكلمة معربة، وذلك: أين وكيف، ألا ترى أنها متحركات ولا يقول أحد إنها معربات لأجل أن الاختلاف غير موجود في آخرها، فإن قيل لك في قولك: (جاء زيد) ما الإعراب؟ فقل: اختصاص الضمة

---

[1] – الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ص69-70.

[2] – وقد يطلق ويراد بها الظاهرة التي اختصت بها بعض اللغات.

بهذه الحال؛ ومعنى الاختصاص أنها تزول في قولك: رأيت زيدا، وكذا الفتحة تزول في قولك: مررت بزيد، وكل واحدة منها قد خصت للدلالة على معنى، فهي تزول بزوال ذلك المعنى، و تأتي صاحبتها الموضوعة للمعنى الثاني..."، ثم يقرر أنّ الحركة هي "إذًا آلة الإعراب لأنّ الاختلاف يحصل بها، ولو كانت الحركة إعرابا لوجب ألا يقال: حركات الإعراب؛ إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه"[1]، فالإعراب بهذا جزء من المضمون، لكن دليله والمرشد إليه حركات تلحق صعيد التعبير، وهذه الخاصية أكسبت العربية مرونة في موقعة العناصر ودقة في توزيع اللفظ وفق المعاني المراد تبليغها، وسعة في التعبير.

ومعلوم أنّ النظرية النحوية العربية قد أقيمت على الاستقراء وتتبع كلام العرب من جهة ما يصح ويفسد في التأليف ليعرف الصحيح فيتبع ويعرف الفاسد فينبذ ويجتنب، وبناء عليه "فينبغي قبل كل شيء أن نفهم أنّ النحو القديم لا يمثل نظرية علمية بنى عليها النحاة ممارسة بل العكس هو الصحيح، فالنحو القديم ممارسة لا غير، إنما هو مجرد ممارسة حاول النحاة تبريرها بعد أن اكتملت نظرية بعضها على جانب كبير من البساطة"[2]، وفي خضم هذه الرؤية اهتدى النحاة إلى "أن الإعراب يمثل عنصرا من عناصر النظام العلامي في اللغة العربية، فهو يتجلّى في مجموعة من العلامات بالمفهوم الحديث للمصطلح بعدّها أصواتا تظهر في سلسلة الكلام حسب ترتيب معين، وتستمد قيمتها مما بينها من تقابل أو اختلاف، هذا ما نستشفه من كلام ابن جني عندما يُعرّف الإعراب بقوله: (هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ)، فكأنّ

---

[1] – عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج1، ص ص98-99 .

[2] – عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ط1، 1998، دار محمد علي الحامي، تونس، ص361.

صاحب الخصائص باستعماله كلمة (الألفاظ) لا يفرق بين علامات الإعراب وسائر العلامات اللغوية التي يلتحم فيها الملفوظ بالمعنى والدال بالمدلول"[1].

لكن، أيحق القول: إنّ لكل حركة من حركات الإعراب وظيفة نحوية تقوم بها أو تكون دليلا عليها؟.

تنبه النحاة إلى هذه القضية وعالجوها ناظرين إليها من جهتين: أولاهما يمكن التمثيل لها بما أورده الجرجاني حيث ذكر أن "أصول الكلام على ثلاثة معان؛ الفاعلية والمفعولية والإضافة، فالرفع للفاعل والنصب للمفعول والجر للمضاف إليه"[2]، ثم تذكر بقية الأبواب النحوية، لكن على أساس أنها محمولة عليها باعتبار الأصالة والفرعية؛ قال الجرجاني بعد الكلام الأول: "فالرفع للفاعل في الأصل وكونه في الابتداء فرع على ذلك... فالمبتدأ والخبر داخلان على الفاعل، ويدلك على ذلك أن المبتدأ إنما يؤتى به ليخبر عنه، والفعل هو الأصل في الإخبار، وإذا كان كذلك كان الفاعل قبل المبتدإ في المرتبة"[3]، أي أنه لكل حركة إعرابية وظيفة تدل عليها وهذا أمر ثابت للأسماء دون الأفعال"[4]، أمّا الجهة الأخرى - وإن لم يتكلموا عنها تنصيصا وإنما تستشف من إدمان النظر في مصنفاتهم ومؤلفاتهم - فهي اقتراح صورة مؤسسة على النظر في التركيب تحفظ لكل علامة إعرابية مواقعها سواء عرفت وظيفتها أم لم تعرف (حفظ المبنى يؤدي بالضرورة إلى حفظ المعنى)، هذه الرؤية هي العامل.

---

[1]- عبد القاهر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ط1، 1993، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ص56.

[2] - الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج1، ص210.

[3] - المرجع نفسه، ج1، ص210.

[4] - وهناك من النحاة من ذهب إلى أن سبب إعراب الفعل المضارع هو توارد المعاني المختلفة عليه بسبب اختلاف الأدوات الداخلة عليه، ينظر: الرضي الاستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص13.

لكن، ما هي أصول هاته الرؤية، وما هي مبادئها، وما هي حدود توظيفها والعمل بها في التوضيح والبيان والضبط؟ بعبارة أخرى: أتوقفت عند حدود ضبط الحركة، أم أنها تعدتها إلى توضيح أمور أخرى؟

للإجابة عن هذا السّؤال لابدّ من التنبيه إلى أنّ الوظيفة الأساس التي يقوم بها الكلام هي التواصل، ومعلوم أن أساس التواصل ومعتمده هو نقل الأخبار وتداولها، وإذا كانت الكلمة هي أساس بناء الكلام فإنها لا تحقق هذه الوظيفة منفردة معزولة بل مرتبطة مع غيرها وفق علائق مخصوصة؛ من بينها – بل وأهمها – علاقة الإسناد (ذكرنا سابقا أنها نواة بناء الكلام ومن دونها لا يسمى الكلام كلاما)، هذه العلاقة ينضوي تحتها نوعان من التراكيب هما: المركب الاسمي والمركب الفعلي؛ الاسمي هو ما بدئ باسم يراد بناء غيره عليه، أما الفعلي فهو ما كان مبدوءا بفعل يشكل الوحدة المسيطرة على جميع وحدات التركيب، فإذا ذكر الفعل فلابد من مسند إليه (فاعل) وقد يتعداه إلى مفعول أو وظائف أخرى تحددها ظروف التواصل[1]، وقد تمتد السلسلة الكلامية مع كلا المركبين، لكن امتدادها يظل خاضعا لسيطرة هذه النواة، سابحا في فلكها، سواء تقدم أم تأخر، ولعلّ وجود قرينة الإعراب في آخر الكلمات المعربة أسهم إسهاما كبيرا في تحديد وظيفة كل عنصر داخل التركيب.

وإذا نظرنا نظرة فاحصة في أيّ خطاب فإننا نجد مجموعة من العناصر مترتبة وفق بعد خطي، بين كل عنصر من عناصرها علائق مخصوصة تسوغ وروده وتبين محله، كل عنصر من هذه العناصر كان من الممكن أن يحلّ مكانه عناصر أخرى متعددة لم

[1]–حيث تتحدد بنية الجملة باستحضار عناصرها المكونة التي يتطلبها السياق، بل إن تموضع وحدات بنية الجملة ذاتها تخضع لظروف التواصل، ينظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، دط، 1989، منشورات عكاظ، المغرب، ص148.

تذكر لورود ذلك العنصر المختار، وأيّ استبدال لواحدة من هذه الوحدات (المحتملة التناوب) يؤثر على بقية العناصر مما يستدعي استحضار وحدات وتغييب أخرى حسب ما يتطلبه المعنى المراد إبلاغه، فالمبتدأ والخبر يكونان مرفوعين لكن بمجرد إضافة عنصر التوكيد (إن) مثلا تتغير حركة المبتدإ إلى النصب تاركة حركة الرفع، أمّا إذا أُضيف فعل له تعلق بهما فإن كليهما يأخذ حركة النصب، فكل وحدة لها تعلق ببقية الوحدات المذكورة في التركيب وأي تغير (بالزيادة أو النقصان أو التبديل...) يقتضي تغييرا في التركيب ذاته (بتغيير وحداته التي تذكر فيه أو تغيير في الحركات التي تحملها تلك الوحدات بما يتساوق وذلك التغيير).

وقد تنبه علماء العربية – بعد عملية استقراء واسعة – إلى هذه الحركة الاستلزامية بين مختلف وحدات التركيب، فوجدوا أنّ للحركة الإعرابية الدورَ الكبيرَ في تحديد وظيفة كثير من الوحدات وتوزيعها، إلا أنه ليس لكل حركة إعرابية وظيفة بالضرورة، ولكن كل حركة إعرابية هي نتاج أو هي مقتضى عن وجود عناصر معينة وغياب أخرى، فسمّوا تلك العناصر المقتضية لظهور حركات معينة عوامل، وعرفوا العامل بأنه ما أثر في آخر الكلمة تأثيرا له تعلق بالمعنى التركيبي (حتى يخرج ما ليس بمقتضى عن التركيب كحركات المبنيات، أو الحركات الناشئة عن تسهيل النطق)، فالكلمة إذا اقتضاها فعل وكانت مسندة إليه رفعت، وإذا نصبناها أو جررناها فإما أن يكون ثمة خطأ (وسيؤدي إلى كسر المعنى بالضرورة)، أو أنها حاملة لوظيفة أخرى تقتضي النصب ويكون لها تعلق بذلك الفعل أو بغيره.

وقد تتبعوا العوامل وحصروها فوصلوا بها إلى مائة عامل[1]، جاعلين الأصل في العمل للأفعال لكثرة مقتضياتها، وما عمل من الأسماء فمن جهة مشابهته للأفعال، كما

[1] – كما في كتاب العوامل المائة للشيخ عبد القاهر الجرجاني.

جعلوا الأصل في الأسماء الإعراب لأنها كثيرة التحمل لمختلف الوظائف النحوية، وما أعرب من الأفعال فمن جهة مشابهته للأسماء، وإنّ كيفية فهم علماء العربية للعامل وللأدوار الإعرابية التي يؤديها جعلهم يرتقون به إلى مستوى العنصر البنيوي الذي لا يضمن تحكم عنصر في عنصر أو أكثر فقط، بل يضمن خاصيات الترابط بين هذه العناصر[1]، فبفضل العامل وضعت أبواب نحوية كثيرة مثل: إن وأخواتها، ظن وأخواتها، كان وأخواتها...ومزجت مع الأبواب النحوية الحاملة للوظيفة مثل المفعولية والحالية...

وبمراعاة الإعراب والنظر إليه من خلال نظام العوامل استطاع علماء العربية تقديم نظرية نحوية متماسكة تسعى إلى الحفاظ على صعيد المضمون من خلال الحفاظ على صعيد التعبير وفقا لسمت كلام العرب، وهي تبدو "بمقتضى فرض راجح ذات كفاية وصفية لا تنكر، وأنها ملائمة لشكل المضمون في اللسان العربي، ولعل هذا السبب هو الذي يفسر عجز ناقدي التراث عن استبدال نظام العوامل بجهاز تفسيري يعوضهم رغم شدة نقدهم له"[2].

5- نظرية الأصل والفرع:

ولكي تكون نظرتهم التي شيدوا بنيانها على تتبع كلام العرب أكثر قبولا وإحكاما وضعوا كيانات تفسيرية تصطبغ بها الحركة التقعيديّة، بحيث تكون متسايرة ومتساوقة مع الكثير المطرد، مستوعبة وحافظة للشاذّ القليل، هذه الكيانات هي نظرية الأصل والفرع ونظرية التعليل، وسيتناول البحث بداية نظرية الأصل والفرع.

---

[1] - ينظر: عبد السلام العيساوي، التأريخ النصي للنحو العربي من خلال مفهوم الإضافة، ط1، 2004، دار سحر بمعية كلية الآداب منوبة، تونس، ص210.

[2] - عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، ص323.

إذا كان (الأصل) في اللغة هو ما يبنى عليه غيره فإن الأصل في اصطلاح علماء العربية نستشفه من خلال تتبع سياقات استعمال هذه الكلمة في النصوص الآتية:

- قال سيبويه: "اعلم أنهم يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا"[1]، فالأصل في الكلم أن تكون مذكورة والفرع حذفها، والأصل أن تكون مذكورة بذاتها والفرع أن تذكر بعوض، والأصل أن تقوم بذاتها والفرع أن يستغنى عنها بشيء آخر.

- وقال: "حروف الاستفهام... لا يليها إلا الفعل، إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدءوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك"[2]، أي أن الأصل الاستعمالي لحروف الاستفهام أن تليها الأفعال لا الأسماء، فورود الأسماء بعدها فرع عليها.

- وقال متحدثا عن حروف المعجم: "فأصل الحروف العربية تسعة وعشرون حرفا... وتكون خمسة وثلاثين حرفا بحروف هن فروع وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرة يؤخذ بها"[3]، وهذا يعني أنّ الحرف كذلك فيه أصل وفرع؛ فالحرف الأصلي هو الحرف الذي لا تتغير إحدى صفاته بمجاورته لحرف آخر، فمثلا حرف النّون حرف أصليّ، لكن النون المخفاة لمجاورتها لبعض الحروف مثل السين أو الفاء أو النون المقلوبة ميما لمجاورتها للباء تعد فروعا عن النون التي ترد دون إخفاء أو قلب.

- وقال ابن جني: "وقد دعاهم إيثارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض أن حملوا الأصل على الفرع، ألا تراهم يُعلّون المصدر لإعلال فعله ويصحّحونه لصحته"[4]،

---

[1] - سيبويه، الكتاب، ج1، ص ص24-25.

[2] - المرجع نفسه، ج1، ص ص98-99.

[3] - سيبويه، الكتاب، ج4، ص432.

[4] - ابن جني، الخصائص، ج1، ص113.

فالأصل هو المصدر والفعل فرع عليه؛ لأنه مشتق منه كما هو مذهب البصريين وكثير من النحاة.

- ويقول معلقا على صورة أوردها ذو الرمة حين قال[1]:

ورملٍ كأوراكِ العذارى قطعته *** إذا ألبسته المظلمات الحنادس[2]

" أفلا ترى ذا الرمة كيف جعل الأصل فرعا والفرع أصلا، ذلك أن العادة والعرف في نحو هذا أن تشبه النساء بكثبان الأنقاء"[3]، فالأصل أن تشبه الأوراك بالأنقاء والفرع عكسه.

من هذه السياقات لكلمة (أصل) يدرك الناظر أنّ هذه الفكرة وسيلة رتبت وفقها مختلف عناصر العملية التنظيرية، والملاحظ أنها تكاد تتفق والمدلول اللغوي؛ فهناك أصل يبنى عليه غيره فإذا غير الأصل صار فرعا على أساس أنه خالف سمة أو أساسا من متطلبات الأصلية، ولقد توسعت فكرة الأصل والفرع عند نحاة العربية حتى إنه لا تكاد تجد قضية من القضايا إلا وهناك ذكر لأصل وفرع؛ فالإفراد أصل والتركيب فرع، والاسم المظهر أصل والمضمر فرع عليه، والأصل في الأسماء التنكير والصرف والإعراب، والأصل في الأفعال البناء... ولا يتوقف الأمر على تحديد الأصل وتبيين فرعه فقط بل يمتد إلى محاولة تنظيم الأحكام وعقلنتها بواسطة هذه الثنائية، فهو "وسيلة النحاة إلى ردّ كلّ ظاهرة متجانسة إلى أصل واحد، وقد صدر النحاة في أخذ

---

(1) - غيلان بن عقبة ذو الرمة، ديوان ذي الرمة، قدم له وشرحه: أحمد حسن بسبح، ط1، 1995، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص146

(2) - الحَنَادِس: جمع: الحِنْدِس: الليل المظلم، وفي الديوان: جللته بدل ألبسته، وهي بمعناها.

(3) - ابن جني، الخصائص، ج1، ص258.

أنفسهم بفكرة الأصل عن وعي تام بما يقولون"[1]. يقول تمام حسان موضحا كيفية ظهور فكرة الأصل والفرع عند النحاة وشمولها جميع مستويات اللغة: "رأى النحاة أن الحرف الواحد تتعدد صوره بحسب موقعه وما جاوره من حروف، وكان عليهم أن يجردوا لها أصلا لهذه الصورة، وأن يجعلوا صورا أخرى عدة عدولا عن هذا الأصل بحسب مبادئ معينة للتغيير والتأثير، كأثر الإدغام والإخفاء والإقلاب ...الخ، وحين رأوا أنّ الكلمة الواحدة تتغيّر صورها بحسب تصريفها وإسنادها إلى الضمائر وتثنيتها وجمعها وتصغيرها...الخ، اقترحوا لها أصلا يخضع للتغيير والتأثير بحسب قواعد معينة، وحين رأوا أن الجملة لا تبدو دائما على نمط تركيبي واحد اقترحوا لها نمطا تخرج عنه بالزيادة والحذف والإضمار والاستتار...الخ، وسموا أصل الحرف وأصل الكلمة وأصل الجملة باسم جامع هو(أصل الوضع)، ثم رأوا أن القواعد التي استخرجوها بواسطة التجريد من المسموع تحتمل بعض الاستثناءات فكان عليهم أن ينصّوا على ذلك، فيقولون مثلا: القاعدة كذا إلا في حالة كذا، أو القاعدة كذا وقد يجوز كذا، أو يمتنع كذا إلا إذا أفاد الخ...وعندئذ فرّق النّحاة إذا... أصل الوضع، وأصل القاعدة"[2].

ونظرا لأهميتها فقد جُعل اعتماد النظر إلى الأصل والفرع أحد الأدلة الكلية الإجمالية، يرد ذكره مع السماع والقياس والإجماع وسُمّي باستصحاب الحال؛ عرفه ابن الأنباري بأنه: "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنيا؛ لأن الأصل في الأفعال البناء، وإن ما يعرب

---

[1] – حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ط1، 2001، دار الشروق، الأردن، ص131.

[2]–حسان تمام، الأصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دط، 1982، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، ص ص114–115.

منها: لشبه الاسم ولا دليل على وجود الشبه فكان باقيا على الأصل في البناء"[1]، فالأصل والفرع بهذا "كلية من الكليات التي تحكم بنية العربية وتشدّ مفرداتها وتراكيبها وألفاظها ودلالتها في نسق متماسك، وهذا المعيار نظام يسري في جسم العربية فيخترق كل ظواهرها حتى إنه لمن منطلق الأشياء أن يحتفل النحو به ويخصص له حيزا في وصفه وتفسيره للسان العرب"[2].

6- خاتمة:

بعد هذا التتبع لبعض الأصول التّقعيديّة في مبادئ النّظريّة النّحويّة العربية القديمة وبعض أصولها يمكن القول:

- راعى النحاة العرب في نظرهم إلى الكلام ومعالجتهم له جوانبه المقالية والمقامية.
- النحو هو قانون انتحاء سمت كلام العرب، وهذا يعني أن البنية التجريدية للقواعد النحوية لا يمكن أن تنفصل عن مدلول يقترن بها.
- انطلق النحاة في تفريقهم بين مختلف وحدات الكلام (الاسم، والفعل، والحرف) من مراعاة الاختلاف الوظيفي داخل التركيب، وليس من مراعاة السمات الذاتية لكل قسم.
- التجريد آلية لضبط المطرد، وباب للقياس والتوسع.
- نظرية العامل تضبط المضامين الدلالية التي يحملها الملفوظ، من خلال ضبط الصيغة التعبيرية التي تحملها.

---

[1] - عبد الرحمن أبو البركات الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، دط، 1957، مطبعة الجامعة السورية، سوريا، ص46.

[2] - عبد الرحمن بودرع، الأساس المعرفي، ص ص 111-112.

- الأصل والفرع كلية من الكليات التي تحكم بنية العربية، وتشد مفرداتها وتراكيبها وألفاظها ودلالتها في نسق متماسك
- هذه الأصول أكسبت النّظريّة النّحويّة العربيّة قدرا كبيرا من الدقة، والشمول، والوضوح.

ولا يسع البحث بعد هذا إلا أن يدعو الباحثين العرب المحدثين إلى العودة للنظر في هذا التراث الضخم انطلاقا من أصوله إذا ما راموا فهمه فهما عميقا تأصيليا، ذلك أنهم إذا اكتفوا بنظرة تجزيئية تجريبية تتغير فيها مناحي النظر فإنهم لاشك سيذمونه ويقللون من قيمته، وهذا ما تبدى في أعمال جل اللسانيين العرب المحدثين؛ حيث دعوا إلى تجاوز هذه النظرية إلى نظريات أخرى لم يستطع أحد بناءها بناء كاملا؛ ولعلّ مرجع هذا هو تغييب الأسباب والدواعي التي تدعو إلى التغيير والتجديد، وعدم اضطلاعهم بالأصول والظروف التي بنيت من خلال مراعاتها هذه النظرية.